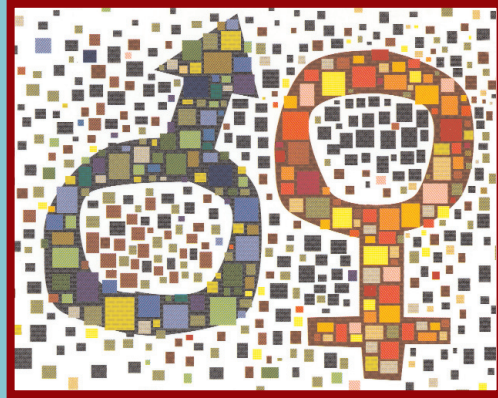


إدماج مفاهيم وعناصر الجنس الاجتماعي في أعمال منظمة الصحة العالمية

سياسة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجنس الاجتماعي



منظمة الصحة العالمية
٢٠٠٢



البيان الموجز للمديرة العامة بشأن سياسة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجنس الاجتماعي: إدماج مفاهيم وعناصر الجنس الاجتماعي في أعمال المنظمة

إن إدماج ما يهم الجنس الاجتماعي في الأعمال الخاصة بالصحة أمر سليم في مجال الصحة العمومية وسيساعد على تعزيز تأثير أعمالنا ونطاق تغطيتها. وإنني أعتزم هذه الفرصة لنتشارك معاً في السياسة الجديدة لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجنس الاجتماعي، وأطلب منكم جميعاً أن تعطوها اهتمامكم التام. وأتوقع أن يتحمل كبار الموظفين المسؤولية التامة أمامي عن التقدم في هذا المجال.

إن الجنس الاجتماعي قضية شاملة وسيستلزم تنفيذ السياسة المتعلقة بالجنس الاجتماعي الالتزام والمشاركة والإسهام من قبل جميع الموظفين. وسيقتضي الأمر أن تعكس خطط عملنا وميزانياتنا، وكذلك أنشطة التعاون التقني مع البلدان، التزامنا بإدماج ما يهم الجنس الاجتماعي في العمل. وسيكون من المتوقع أن تضع الإدارات والمكاتب خطط عمل خاصة بإدماج ما يهم الجنس الاجتماعي في أعمالها. وستستخدم خطط العمل تلك في رصد التقدم المحرز.

وسأعين فرقة عمل على مستوى رفيع من أجل تيسير ودعم تنفيذ أعمال منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجنس الاجتماعي، وضمان الاتساق العام في هذه الأعمال. وستقدم فرقة العمل هذه تقاريرها إليّ عن التقدم الذي تحرزته الدوائر والمكاتب الإقليمية والقطرية في هذا المضمار.

وإنني أتطلع إلى رؤية أعمال منظمة الصحة العالمية في هذا المجال وهي تزداد دعماً وتعزيزاً.

الدكتورة غرو هارليم برونتلاند
المديرة العامة



سياسة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالجنس الاجتماعي

إدماج مفاهيم وعناصر الجنس الاجتماعي في أعمال المنظمة

الأساس المنطقي ومعلومات عامة

١- ينص دستور منظمة الصحة العالمية على أن "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية". وبعد مرور خمسين عاماً على اعتماد هذا الدستور، يتزايد الاعتراف بالفوارق القائمة بين الرجل والمرأة من حيث العوامل التي تحدد صحة كل منهما، وعبء المرض الواقع عليه. وعلى الرغم مما لديناميكيات (*) الجنس الاجتماعي من أهمية بالغة في هذا الصدد، فقد ظلت هذه الديناميكيات عرضة للتجاهل مدة طويلة.

٢- يسند المجتمع إلى كل من الرجل والمرأة أدواراً مختلفة في مختلف الأطر الاجتماعية، وذلك فضلاً عن الفوارق الموجودة في الفرص والموارد المتاحة لكل منهما، وفي قدرة كل منهما على صنع القرارات وممارسة الحقوق الإنسانية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بحفظ الصحة والسعي للحصول على الرعاية أثناء المرض. وتتفاعل أدوار الجنسين الاجتماعيين وعدم تكافؤ العلاقات التي يتمتع بها كل منهما، مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، على نحو يؤدي إلى اختلافهما، وإلى تفاوتهما أحياناً من حيث أنماط التعرض للمخاطر الصحية، وإلى التفارق في التوصل إلى المعلومات والرعاية والخدمات الصحية واستخدامها. وتؤثر هذه الفوارق بدورها تأثيراً واضحاً على النتائج الصحية، على نحو ما تشهد به الزيادة السريعة في القرائن التي تؤكد وجود العديد من الروابط بين الجنس الاجتماعي والصحة.

٣- واستجابة لهذه الحقيقة الواقعة، وفي سياق الاهتمام الطويل العهد بتحقيق العدالة الصحية، تقوم المنظمة، في إطار سياستها المتبعة، وفي إطار الممارسة الصحية العمومية الجيدة، بإدماج الاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي في جميع مجالات عملها. وينفق هذا الإجراء أيضاً مع القرار الذي يجري حالياً تنفيذه عبر منظومة الأمم المتحدة،^١ والمتمثل في ضرورة أن تكون الاعتبارات الخاصة بنوع الجنس الاجتماعي، أي إدماج المرأة في الأنشطة السائدة، ممارسة معيارية في جميع السياسات والبرامج. وتتمثل سياسة المنظمة في تناول جميع البحوث والسياسات والبرامج والمبادرات التي تشارك فيها المنظمة، القضايا المتعلقة بالجنس الاجتماعي، على النحو المحدد بوضوح في إطار السياسات الخاصة بالميزانية البرمجية المقترحة للحقبة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وسوف يساهم ذلك في توسيع نطاق تغطية كل من الجنسين بالتدخلات الصحية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وزيادة تحقيق الأثر المرجو منها في آخر الأمر، مع المساهمة في بلوغ الغاية الأعم التي ترمي إليها الأمم المتحدة، والمتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- كما التزمت المنظمة بتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين فيما تملكه من الأيدي العاملة، وفي الهيئات الاستشارية العلمية والتقنية، وبين المستشارين والمشاورين المؤقتين. وتدخل الاستراتيجيات الرامية إلى سد الفجوة في مجال الجنس الاجتماعي بنهاية هذا العقد، ضمن مراعاة

(*) انظر الملحق ١ الخاص بمسرد المصطلحات الخاصة بالجنس الاجتماعي، للاطلاع على معاني المصطلحات.

١ الجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الوثيقة A/52/3، الفصل الرابع، الجزء "ألف"، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٢ الميزانية البرمجية المقترحة لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الصفحة ٩ ("ويجري إدماج الاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي في تخطيط وتحقيق النتائج المتوقعة في جميع مجالات العمل").

زيادة نطاق التنوع، كما تتسق مع قرار جمعية الصحة العالمية جص ع ٥٠-١٦ بشأن "توظيف النساء ومشاركتهن في عمل منظمة الصحة العالمية"^١ وسائر قرارات جمعية الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة.^٢ ويمثل إدماج الاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي في البرامج التقنية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في تعيين الموظفين، سياسات مكملة.

المرمي والغايات

٥- ترمي هذه السياسة إلى المساهمة في تحسين صحة الجنسين من خلال البحوث والسياسات والبرامج الصحية التي تولي الاهتمام الواجب للاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي، وتعزيز العدالة بينهما.^٣ وسوف تقوم المنظمة بتحليل القضايا المتعلقة بالجنس الاجتماعي وتناولها عند تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع والبحوث، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ◆ توسيع نطاق التغطية بالتدخلات وزيادة فعاليتها وكفاءتها؛
- ◆ تعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في جميع مراحل حياتهما، وضمان ألا تؤدي هذه التدخلات إلى زيادة التفاوت بينهما من حيث الأدوار والعلاقات؛
- ◆ توفير معلومات كمية وكيفية حول تأثير الجنس الاجتماعي على الصحة والرعاية الصحية؛
- ◆ مساعدة الدول الأعضاء في كيفية القيام بتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع على نحو يستجيب للجنس الاجتماعي.

٦- وسوف يتم بلوغ هذه الأهداف من خلال إدماج تحليل خصائص الجنسين في أعمال المنظمة بالمقر الرئيسي، وفي المكاتب الإقليمية والقطرية. وسوف يدرس هذا التحليل الفوارق القائمة بين الجنسين من حيث العلاقات والأدوار وكيفية تأثير هذه الفوارق على:

- ◆ عوامل الحماية وعوامل الاختطار؛
 - ◆ الوصول إلى الموارد من أجل تعزيز الصحة النفسية والبدنية وحفظها، بما في ذلك التثقيف والتكنولوجيا والخدمات؛
 - ◆ مظاهر المرض وتواتره (معدل حدوثه) ودرجة وخامته، والحصائل الصحية؛
 - ◆ الأحوال الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالاعتلال/ المرض؛
 - ◆ استجابة النظم والخدمات الصحية؛
 - ◆ أدوار كل من الجنسين باعتبارهما من الجهات القائمة على توفير الرعاية الصحية، على الصعيدين النظامي وغير النظامي.
- وسوف يشمل هذا التحليل تحديد طرق التغلب على المعوقات من أجل تحسين صحة كل من الجنسين.

١ القرار جص ع ٥٠-١٦ (١٩٩٧)، بشأن استهداف الوصول بنسبة النساء في وظائف المستويات المهنية والعليا ٥٠٪، على أن يقوم المدير العام فيما بعد برفع هذه النسبة إلى ٦٠٪ في عام ١٩٩٨، والوصول بنسبة تمثيل النساء في الهيئات الاستشارية العلمية والتقنية، في وظائف المستشارين والمشاورين المؤقتين إلى ٥٠٪. وقد أيدت السياسة التي وضعت خطوطها العريضة مذكرة الدائرة رقم ١٠/٩٩ هذا القرار، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين بنهاية العقد الحالي.

٢ القرار جص ع ٥٠-١٥ بشأن تعيين الموظفين الدوليين في منظمة الصحة العالمية: التمثيل الجغرافي (١٩٩٧)، والقرار جص ع ٥٥-٦٩ بشأن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/55/69، شباط/فبراير ٢٠٠١). وترتكز الخطة المتوسطة الأجل لتوظيف النساء ومشاركتهن في أعمال منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٢-٢٠٠٥) على التدابير الرامية إلى تحسين تدفق النساء داخل المنظمة، واستبقائهن فيها، بهدف تحقيق العدالة بين الجنسين.

٣ يشير تعبير "الجنسين" في هذه الوثيقة إلى الرجال والنساء من جميع الأعمار.

الترتيبات التنظيمية اللازمة للتنفيذ

٧- يتطلب النجاح في تحقيق هذه السياسة مشاركة جميع موظفي المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية، بصورة منسقة وفعالة. كما يقتضي الاضطلاع بالمسؤوليات واتخاذ الإجراءات اللازمة، التعاون، وإقامة الصلات الفعالة عبر إدارات المنظمة ومستوياتها المختلفة.

٨- وسوف تقوم الإدارة العليا باتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل هذه السياسة إلى عمل، في مجال الجوانب التقنية والإدارية لبرامج المنظمة. كما ستقوم بنشر السياسة الصحية على الموظفين التقنيين، ورصد تطبيقها بصورة فعالة ومنسقة، في جميع الأعمال التي يتولون المسؤولية عنها. وسوف يكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام المديرية العامة عن نجاح إدماج الاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي في أعمالهم.

٩- وتسري هذه السياسة على جميع مجالات عمل المنظمة بمستوياتها المختلفة، من حيث: البحوث، وتخطيط البرامج، والتنفيذ، والرصد، والتقييم، وإدارة الموارد البشرية، وإعداد الميزانية. ويقتضي تنفيذ هذه السياسة بفعالية التزام المستويات العليا، والتوثيق، والدعم التنظيمي للأنشطة لتطوير المعارف ومهارات الموظفين من أجل تحقيق كفاءة تحليل خصائص الجنس الاجتماعي في مجال عملهم. ويتوقع من المديرين إضفاء الطابع المؤسسي على آليات بناء القدرات بين موظفيهم، وتزويدهم بالمعلومات أو التدريب أو الدعم التقني اللازم، لضمان نجاح السياسة.

١٠- وسوف تقوم الوحدة الخاصة بالجنس الاجتماعي بمنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع مراكز الاتصال المتعلقة بالجنس الاجتماعي في سائر الإدارات والدوائر والمكاتب الإقليمية. إلا أن من المنتظر من جميع البرامج أن تقوم بتجميع البيانات المتناثرة بحسب الجنس، واستعراض ما يتعلق بمجالات عمل كل منها من الجوانب الخاصة بالجنس الاجتماعي، وبحث هذه الجوانب، والبدء في العمل من أجل إعداد مواد خاصة بالمضمون. وسوف يساعد هذا التحليل على ضمان إدماج الاعتبارات الخاصة بالجنس الاجتماعي في جميع الأعمال التي تشارك فيها المنظمة في مختلف المجالات التقنية.

١١- وينتظر من المكاتب الإقليمية والقطرية إعداد آليات خاصة بها، والتزود بالموظفين الملائمين والموارد الملائمة، والتعاون مع المقر الرئيسي على وضع استراتيجيات لتعزيز إدراج القضايا المتعلقة بالجنس الاجتماعي في النظام الصحي، عن طريق العمل، بصفة أساسية، مع وزارات الصحة وسائر القطاعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

١٢- وسوف تقوم الوحدة الخاصة بالجنس الاجتماعي بالمساعدة في إعداد منهجيات ومواد لتحليل خصائص الجنس الاجتماعي، وتوحيد المصطلحات، لضمان النفاذ المتسق حول القضايا المتعلقة بالجنس الاجتماعي ووضع استراتيجيات لبناء القدرات المناسبة عبر المنظمة، ووضع آليات للرصد والتقييم. كما ستتحمل الوحدة المسؤولية عن تجميع المعلومات ونشرها، بصفة مستمرة، مثل الدراسات الفردية "للممارسة الجيدة" في مجال تضمين مفهوم الجنس الاجتماعي في الصحة، والمساهمة في بناء قاعدة قرائن ملائمة خاصة بالقضايا الصحية المتعلقة بالجنس الاجتماعي داخل المنظمة. وسوف تتعاون الوحدة مع مراكز الاتصال الخاصة بمفهوم الجنس الاجتماعي في جميع مستويات المنظمة، لضمان مواصلة تنفيذ هذه السياسة والأنشطة السالفة الذكر.

١٣- وسوف يتم الإعلان في توجيهات المديرية العامة والمجلس الاستشاري عن الموارد والآليات الإدارية والتنفيذية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة في جميع مستويات المنظمة، ورصد فعاليتها.



مسرد المصطلحات المتعلقة بالجنس الاجتماعي

يطلق تعبير **الجنس الاجتماعي** على خصائص كل من الرجل والمرأة، على النحو المحدد اجتماعياً، بينما يقصد بكلمة **الجنس** الخصائص المحددة بيولوجياً. ويولد البشر إما ذكوراً أو إناثاً، ثم يعرفون بعد ذلك أنهم فتيّة وفتيات يتحولون فيما بعد إلى رجال ونساء. وهذا السلوك المكتسب هو الذي يصنع الهوية الخاصة بكل جنس ويحدد أدوار كل من الجنسين.

التحليل على أساس الجنس الاجتماعي، هو الطريقة التي يتم بها تحديد وتحليل وتعليم الإجراءات الرامية إلى تناول أوجه التفاوت الناشئ عن اختلاف أدوار كل من الجنسين، أو تفاوتهما، من حيث علاقات السلطة بينهما، وآثار هذا التفاوت على حياتهما وصحتهما وعافيتهما. ونتيجة للطريقة التي يتم بها توزيع هذه السلطة في معظم المجتمعات تكون المرأة أقل قدرة على الحصول على الموارد اللازمة لحفظ صحتها وعلى السيطرة على هذه الموارد، كما تكون احتمالات مشاركتها في صنع القرار أقل. وغالباً ما يسلب تحليل خصائص الجنسين الضوء على كيفية إضرار هذا التفاوت بصحة المرأة، وعلى المعوقات التي تحول دون بلوغها المستوى الصحي اللائق، وعلى أساليب معالجة هذه المعوقات والتغلب عليها. كما يكشف هذا التحليل النقاب عن الأخطار والمشكلات الصحية التي يواجهها الرجل نتيجة للأدوار التي يسندها إليه المجتمع.

المساواة بين الجنسين: هو عدم التمييز بين الجنسين، على أساس الجنس، من حيث الفرص، أو تخصيص الموارد والمنافع وإتاحة الخدمات.

العدالة بين الجنسين: يشير هذا التعبير إلى العدالة في توزيع المنافع والمسؤوليات بين الرجل والمرأة. ويعترف هذا المفهوم بالفوارق القائمة بين الجنسين من حيث الاحتياجات والسلطة، كما يعترف بضرورة تحديد هذه الفوارق وتناولها على نحو يؤدي إلى تصحيح انعدام التوازن بينهما.

تضمين مفهوم الجنس الاجتماعي: يحدد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضمين مفهوم الجنس الاجتماعي على أنه "... عملية لتقدير متضمنات أي عمل مخطط، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في أي ميدان وعلى كل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. فهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بُعداً مندمجاً متكاملًا في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين".^١

"إن تضمين مفهوم الجنس الاجتماعي عملية تقنية وسياسية معاً، تتطلب تحولات في الثقافات التنظيمية وأساليب التفكير، كما تتطلب تغييراً في المرامي والهياكل وتخصيص الموارد. وتتطلب أيضاً حدوث تغييرات في مختلف المستويات داخل المؤسسات، وفي إعداد جداول الأعمال، ووضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والتقييم. وتشمل وسائل عملية الدمج هذه تعيين موظفين جدد وممارسات جديدة لإعداد الميزانيات، وبرامج تدريبية وإجراءات تتعلق بالسياسة ومبادئ توجيهية".^٢

١ (القرار E/1997.L/30 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٧).

٢ Development and Gender, Issue 5: Approaches to Institutionalizing Gender, Gender in Brief (Institute of Development Studies, University of Sussex England, May, 1997).